مجلة علوم الإنسان والمجتمع...ISSN:2253-0347 | المجلد 09 / العـــدد: 01 (2020)، ص 29- 80

المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة فى ظل عقد اجتماعي جديد - دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني فى محافظة سوهاج سيوسيولوجية

Civil Society and Sustainable Human Development under a New Social Contract – Study Sociological role of some civil society organizations in Sohag Governorate

د/ حمدى أحمد عمر – جامعة سوهاج [1]

[1] جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية

Mail: hamdy2017omar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/04 تاريخ القبول: 2020/02/08

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على مساهمة المجتمع المدني في التنمية البشرية المستدامة فى محافظة سوهاج، وحصر المعوقات التى يمكن أن تواجهه فى أدائه لوظائفه وكيفية تجاوزها، وتم تطبيق الاستبانة على عينة من القيادات من رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين والمتطوعين والمستفيدين من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بلغت (120) مفردة، وتوصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني ساهمت فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى مجتمع الدراسة (محافظة سوهاج) بدرجة كبيرة، في جميع أبعادها، وأن هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق التنمية البشرية المستدامة منها: ضعف تناول وسائل الإعلام لمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وقلة وضعف التدريب والتأهيل والكوادر العاملة فى العمل التطوعي فى منظمات المجتمع المدني، وأن هناك عدة آليات تؤدي إلى تفعيل دور المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، منها: أن تكون هناك شراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني مبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدنى؛ التنمية البشرية المستدامة؛ عقد اجتماعي

المنارة للاستشارات

Abstract:

The study aims to identify the contribution of civil society to sustainable human development in Sohag governorate, and to identify the obstacles encountered in the performance of its functions and how to overcome them. and a questionnaire is applied to a sample of leaders from the heads of boards of directors, members of the board of directors, employees, volunteers, and beneficiaries of civil society associations and organizations amounting to (120). The findings of the study show that civil society organizations have contributed to achieving sustainable human development in Sohag Governorate in all its dimensions. Further, there are several obstacles that might hinder the achievement of sustainable human development, including the weakness of the media to address the concepts of sustainable human development, and the lack of training and rehabilitation and cadres working in voluntary work in civil society organizations. Furthermore, there are several mechanisms that lead to activating the role of civil society in achieving sustainable human development, including there should be a partnership between different public and private sectors and civil society organizations based on the values of respect, understanding and mutual trust among them.

keyword : Civil Society; Sustainable Human Development; New Social Contract.

المنارة للاستشارات

مقدمة :

ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة وشغل حيزاً فى الفكر السياسي، ليعود اليوم بقوة ليرتبط بمفهوم التنمية بمختلف أشكالها وميادينها، فقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة بين التكاملية وعلاقة التأثر لكلا منهما حيث أنهما من المفاهيم التى تبلورت وشاعت وانتشرت فى إطار ما يعرفه العالم من تغيرات فى المفاهيم السائدة، ويعتبر المجتمع المدني مؤشر له مقارباته ونظرياته التى تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسني فى إطارها تصنيفه من ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة فى المجال التنموي، فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية فى جميع مبادئها السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته للدولة والقطاع الخاص فى إقرار السياسات العامة، وهذا لا يتحقق إلا فى ظل توفر البيئة الديمقراطية (التى توفرت فى ظل القيادة الرشيدة الحالية) التى تساهم فى فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية وبناء فلسفة الحكم الرشيد التى تشكل الأداة الأساسية المستخدمة فى ترقية المجتمعات وتنميتها.

فقد ظهر المجتمع المدني كفاعل تنموي رئيس فى مختلف البلدان، كما أنه وعلى صعيد الممارسة على الأرض، تعد منظمات المجتمع المدني شريكاً بارزاً للمؤسسات الحكومية والرسمية المحلية والدولية فى عمليات المساعدة الإنمائية ومواجهة الفقر والبطالة، وتوسع دوره من مجرد منظمات تركز على المنظور الرعائي النمطي إلى المنظور التنموي الساعي إلى توفير مساحة أكبر من الحرية والممارسة الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات، وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية فى النظام السياسي، وحماية الحقوق، وإيصال الخدمات الاجتماعية، بل امتد تأثيرها إلى تشكيل وتوجيه السياسات العالمية تجاه قضايا مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية البشرية المستدامة.

ركز النموذج الجديد للتنمية على قوة المجتمع المدني وأدواره المتعددة فى بناء مجتمعات ودول أكثر تماسكاً، أنه يدرك الدور الحيوي الذي يلعبه المواطنون والمنظمات غير الحكومية فى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية، فإن

المنارة للاستشارات

المعادلة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة فضلاً عن توسيع الديمقراطية وإشراك المواطنين على نطاق اوسع فى تحديد وحل المشاكل، فإن المبادئ الرئيسية فى هذا النموذج الناشئ لتنمية دول العالم الثالث هى المشاركة والشراكة – بناء شراكات مع أوسع مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) على ساحة التنمية وتعزيز أوسع مشاركة ممكنة للفقراء أنفسهم، فإن نهج المجتمع المدني يعزز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معاً، مرسخاً توسيع الخيارات والحريات وقوي الديمقراطية فى جميع أنحاء العالم (إيبرلي،2011)، فقد ثبت أن النموذج التنموي الذي اتبعته معظم الدول خلال العقود الماضية لم يعد قابلاً للاستمرار والاستدامة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخري، فأصبحت هناك حاجة ملحّة إلى"عقد اجتماعي جديد" ونموذج تنموى مختلف، يعتمد على المشاركة من جميع أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني وروح المباداة من الأفراد، وقطاع خاص أكثر اندماجاً فى عملية التنمية، وتعاون صادق بين مختلف فئات المجتمع بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

فقد عكس الخطاب السياسى للدولة المصرية فى ظل القيادة السياسية الجديدة الحالية توجها جديداً نحو تقوية دور المنظمات غير الحكومية وإدراك أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لم تعد مسئولية الدولة وحدها، بل أضحت مسئولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وجاءت رؤية" العقد الاجتماعي الجديد" في تقرير التنمية البشرية في مصر لتؤكد علي أهمية" الشراكة "بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، كشرط لازم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية معاً وصولاً إلي توفير حياة كريمة لكل مواطن، وأيضاً لتفعيل مبادئ المساواة في الحقوق والفرص والمشاركة في صنع السياسات ومساءلة الشركاء في تنفيذ" العقد الاجتماعي الجديد"، كل عن واجباته والتزاماته تجاه باقي الأطراف، واعتبر التقرير أن "العقد الاجتماعي"، يجب أن يرتكز علي دعامتين أساسيتين: هما ضمان معدل مرتفع ومستدام للنمو الاقتصادي وللناتج المحلي الإجمالي، مصحوبا بتنفيذ حزمة متكاملة من

المنارة للاستشارات

البرامج تعبر عن أجندة اجتماعية جريئة، يصعب تنفيذها وتحمل تكلفتها في واقع الأمر في ظل غياب شراكة قوية وفعالة من أحد أطرافها هو منظمات المجتمع المدني، ولذلك لم يكن مستغربا أن يخصص تقرير التنمية البشرية الجديد لعام 2008 بالكامل لدراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ "العقد الاجتماعي" في مصر (مصطفى،2010).

وتشير دراسة جيربر(Gerber,1996) إلى أن خلق نوع من المشاركة فى عملية التنمية يعد أحد أسباب التغيير فى المؤسسات وتحويلها إلى منظمات أكثر فعالية للبشر لكي يعملوا ويعيشوا معاً من أجل رفع مستوي معيشتهم إلى الأحسن فى ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، كما أكدت أن هناك وعياً بين أفراد المجتمع بأهمية المنظمات الأهلية فى المجتمع من خلال المشروعات المقدمة من قبل هذه المنظمات؛ وهو الأمر الذي دفعهم إلى ضرورة المشاركة لتحقيق التنمية المطلوبة.

وأشارت دراسة إيمان (2013)، أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، فى ظل التحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، وتطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي.

لذا تنطلق الدراسة الراهنة من النتائج التى خرجت بها الكثير من الدراسات والأدبيات السابقة والتقارير الصادرة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فى التنمية البشرية المستدامة، والتي اتخذت من العلاقة بين التنمية ومنظمات المجتمع المدني موضوع رئيس لها فى جميع البلدان الأوربية والعربية وبخاصة المجتمع المصري، لذا تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على ما تقدمه بعض منظمات المجتمع المدني من برامج وخدمات للمجتمع لتحقيق التنمية البشرية المستدامة فى محافظة سوهاج.

إشكالية الدراسة:

تأكد للعديد من الحكومات فى الدول النامية بصفة عامة والحكومة المصرية بخاصة أنها لا تستطيع أن تحل مشاكلها وأزماتها لوحدها، وأنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من جمعيات ومنظمات أهلية فى حل هذه المشاكل،

المنارة للاستشارات

وكذا فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة للحاق بركب الدول المتقدمة، باعتبار أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أصبحت من المشاكل الكبيرة التى تؤثر على حياة الأفراد فى الحاضر والمستقبل.

كما أن المجتمع المصري من الدول المصنفة من ضمن الديمقراطيات الصاعدة والتي شغل فيها المجتمع المدني حيزاً في عملية البناء التنموي والديقراطي التي ما فتئت تتطور بشكل ملحوظ، لاسيما بعد (30) يونيو، لذا فأمر التنمية بالنسبة للمجتمع المدني هام وضرورى، وهذا ما نسعي لتحديده وإبرازه من خلال كشف العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة، فمنظمات المجتمع المدني أصبحت شريك أساسياً فى تحمل المسؤولية، وذلك بتسليط الضوء علي دراسة بعض منظمات المجتمع المدني كمجال للدراسة الميدانية فى محافظة سوهاج، وبناء على ما سبق تتلخص إشكالية الدراسة في تقصي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى محافظة سوهاج؟".

أهداف الدراسة وأسئلتها:

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني، وفي إطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال التنموي، وتهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلي رصد وإبراز مدي فاعلية المجتمع المدني في التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع المصري، بصفة عامة وبخاصة فى محافظة سوهاج وحصر المشاكل والمعوقات التى يمكن أن تواجهه فى أدائه لوظائفه وكيفية تجاوزها، وبالتحديد تهدف الدراسة إلي الإجابة على الأسئلة التالية:-

- إلى أى مدى تساهم منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى مجتمع الدراسة؟
- ما المعوقات التى تشكل عائقاً أمام تحقيق دور منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟.

المنارة للاستشارات

- ما الأليات التى تؤدي إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع السوهاجي بخاصة؟.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تبرز أهمية الدراسة النظرية بما ستقدمه من فهم سوسيولوجى للمجتمع المدني في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع المصري بخاصة، وتوضيح دوره فى التنمية البشرية المستدامة.

- كما أنها تُعد إضافة جديدة إلى المكتبة العربية السوسيولوجية كونها تقدم إطاراً نظرياً جديداً للباحثين حول دور منظمات المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى المجتمع المصري.

- قلة الدراسات والأدبيات حول الموضوع يزيد من أهمية هذه الدراسة، وقد لاحظ الباحث ذلك من خلال قلة الدراسات السابقة التى سلَّطت الضوء على دور المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى المجتمع المصري بشكل عام ومحافظات الصعيد بشكل خاص.

- قد تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين للقيام بدراسات أخري تتناول دور بعض المؤسسات الحكومية والمدنية وغيرها فى مجال التنمية البشرية المستدامة فى إطار الشراكة المجتمعية.

الأهمية العملية:

- تستمد الدراسة أهميتها من إمدادها القائمين على منظمات المجتمع المدني لفهم طبيعة التوجه الجديد لمنظمات المجتمع المدني على الساحة العالمية فى ظل عقد اجتماعي جديد فى الألفية (الدور التنموي التمكيني والحقوقي الدفاعي المستدام)، مما يوفر لهم فهم أفضل للبُعّد التنموي الذي أصبح يكتسبة المجتمع المدني وللممارسات التى يتبناها، وذلك من خلال الحلول والمقترحات التى قد تسهم فى تطوير برامج هذه المنظمات وتفعيلها فى التنمية البشرية المستدامة.

المنارة للاستشارات

- قد تسهم نتائج هذه الدراسة فى لفت نظر القائمين على برامج منظمات المجتمع المدني إلى الصعوبات التى تعوق دور هذه المنظمات وجوانب القوة والضعف فيها، ومن ثم إتباع الأساليب الحديثة فى معالجتها.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

لا يختلف الكثير من الباحثين والكتاب على إن مسالة تحديد المفاهيم وتعريفها خطوة مهمة وضرورية من أجل كشف الغموض والالتباس الذي يكتنف هذا المفهوم أو ذاك في أي بحث، إلا إن هذه الخطوة مع أهميتها ، ولا سيما في (الدارسات الإنسانية) تبقى مسالة نسبية ومعقدة تبعا لاختلاف المنظومة المعرفية، أضف إلى ذلك إن التحيز المسبق وانعدام الموضوعية يترك أثره في الباحثين ولا سيما إذا كانوا في صدد التعامل مع مفاهيم هي في الأصل تعد مفاهيم/ مصطلحات حركية تتعدد مضامينها بتعدد الأفكار والقراءات والتجارب التي يمر بها المفهوم/ المصطلح تاريخياً وفي كل دورة حضارية ليستقر عند مفهوم محدد كلياً أو جزئياً تبعاً لنشأته الفلسفية والتاريخية (Mohajan,2018)، وهو ما ينطبق بالتحديد على مفهوم المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة، وتشتمل الدراسة الحالية على المفاهيم الآتية:-

الدور: ينسب مفهوم الدور من الناحية السوسيولوجية عادة إلى" لينتون رولف" إذ يذهب إلى القول بأن كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لهذه الأدوار ، ويحدث الدور جملة من واجبات يضطلع بتنفيذها كل فرد فى التنظيم (ريمون بودو وآخرون،1986)، ويشير مفهوم الدور إلى مجموعة التصورات حول السلوك المتوقع لفرد ما عندما يكون شاغلاً لموقع معين ومودياً لمتطلباته (ريان،2006)، كما يعرف بأنه "مجموعة من الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية فى مواقف معينة (سالم،2005)، ويمكن أن يكون الدور وظيفياً أى ممارساً؛ إذا تم النظر إليه على أنه مجموعة من الوظائف، أو المهام الأساسية التى يقوم بها شخص أو منظمة معينة(ناصر،2004) ووفقاً لهذا يتحدد الدور إجرائياً فى عدة عناصر هى: (الأفعال التى يقوم بها الفرد أو المنظمة - أن تكون هذه الأفعال متوقعة – أن تحدد هذه الأفعال فى

المنارة للاستشارات

ضوء موقع الفرد أو المؤسسة)، وتركز الدراسة الحالية على:-**الدور الفعلى**: وهو ما تمارسه وتنفذه منظمات المجتمع المدني من مهام (أدوار) فعلية فى التنمية البشرية المستدامة، **والدور المتوقع:** وهو ما تتوقعه عينة الدراسة من مهام وأنشطة تمارسها منظمات المحتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة لأفراد المجتمع.

الدور إجرائياً: هو مجموعة المهام والمسئوليات والأنشطة والبرامج والمساهمات التى تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتحقيق لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، والتى تتفق مع الأهداف التى قامت لأجلها هذه المنظمات بما يتفق وميادين عملها، وطبيعة واحتياجات المجتمع التى تعمل فى إطاره.

منظمات المجتمع المدني: عرفها حجازي وجواد بأنها: المنظمات التى يؤسسها ويديرها أفراد وجماعات من خارج القطاع الحكومي، وتسعي هذه المنظمات إلى خدمة المجتمع والمساهمة فى تطويره مجاناً ودون الحصول على مقابل، مثل جمعيات منظمات العدالة والتنمية ومنظمات حقوق الإنسان(حجازى، وجواد،2008).

ويعرفها الباحث إجرائياً: المنظمات التي يؤسسها ويديرها الأفراد والجماعات من خارج نطاق الدولة وتسعي إلى تقديم برامج وخدمات وأنشطة للمجتمع (مجتمع سوهاج) تساهم من خلالها فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة مثل جمعيات العدالة والتنمية وتحسين الصحة ومنظمات حقوق الإنسان"

التنمية البشرية المستدامة: يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على أنها" توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون فى المستقبل"(برنامج الأمم المتحدة ،2011).

ومن هنا يتبني الباحث مفهوماً إجرائياً للتنمية البشرية المستدامة هو" قدرة منظمات المجتمع المدني على إحداث تغييرات إيجابية وجوهرية فى النواحى التعليمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والسياسية والبيئية وحماية وتدعيم حقوق الإنسان من شأنها توسع الخيارات والحريات الحقيقية أمام أفراد المجتمع دون المساس بحريات أجيال المستقبل بشكل مستدام، وتنمى قدراتهم وتوسع خياراتهم وفرصهم المعيشية والحقوقية والتعليمية والمعرفية والبيئية، وتوهلهم للمشاركة بالقرارات

المنارة للاستشارات

التنموية فى المجتمع. .

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على عينه حجمها (120) مفردة من قيادات ومسئولي من رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجالس الإدارات والعاملين، وبعض المتطوعين والمستفيدين من منظمات المجتمع المدني بمحافظة سوهاج.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عينة من بعض منظمات المجتمع المدني بمحافظة سوهاج، وقد روعى فى اختيار المنظمات أن تكون موزعة على المراكز الرئيسية بمحافظة سوهاج، ومنها: مؤسسة العدالة للتنمية وحقوق الإنسان، والجمعية المصرية لدعم التنمية البشرية، وجمعية شباب مصر للتنمية، والجمعية المصرية للتنمية الإنسانية، ومؤسسة معنا للتنمية، وجمعية صحبة الخير للتثقيف الصحي، والجمعية المصرية لمؤشرات التنمية البشرية للمرأة والطفل، ومؤسسة هى للتنمية وتطوير الأسرة، ومؤسسة حورس للتنمية والتدريب، وقد تم اختيار محافظة سوهاج لما يلى: أنها من المحافظات التى تحتاج إلى جهد تنموى كبير للنهوض بالبيئة المحلية مما يستلزم دوراً فعالاً لمنظمات المجتمع المدني، وقوعها فى المجال المكانى لجامعة سوهاج بما قد يعكس ضرورة خدمة الجامعة لقضايا المجتمع.

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة خلال العام (2018 / 2019).

الحدود الموضوعية: تحدد نتائج هذه الدراسة بصدق الأدوات المستخدمة لأغراض الدراسة، من خلال الإجابة عليها من أفرداً العينة، ويمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمعات المشابهة لمجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة: .

تعددت الدراسات والأدبيات السابقة التى تناولت دور منظمات المجتمع المدني فى التنمية سواء على المستويات المحلية أو العربية أو الدولية، وقد شكلت تلك الدراسات والأدبيات السابقة ثروة معرفية من الخبرات والمعلومات لدى الباحث وأفادته بحصيلة ما توصل إليه البحثون فى دارساتهم السابقة، وقد استفاد بشكل كبير من

المنارة للاستشارات

الآراء المتباينة فى اهتمامات وتوجهات تلك الدراسات فى مساعيها لوضع تصورات لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ، كما أعانته على معالجة موضوع الدراسة التى يقوم بها وتحديد تساؤلاتها بشكل يسهم فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى المجتمع المصري ومجتمع الدراسة من خلال دور منظمات المجتمع.

فقد أجرى حمزة دراسة (1999)، هدفت إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية ومدى إسهامها فى خلق وتطوير رأس المال الاجتماعي الذي يمثل حجر الأساس فى التنمية البشرية المستدامة، فقد أكدت على ضرورة المزيد من الدراسة والمعرفة حول منظمات المجتمع المدني، بإعتبار أن هذه المعرفة شرط لازم للتدخل الفعال لجعل القطاع الثالث العربي يلعب دوره فى عملية التنمية البشرية المستدامة وخاصة فى خلق رأس مال اجتماعي، كما أكدت على إلقاء الضوء على علاقة المنظمات غير الحكومية بالقطاع الخاص بآليات تبادل الأفكار والمعلومات للاقتراب من المستجدات الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية.

كما توصلت دراسة ميوفش(Muhovich,1999) إلى أن المنظمات الأهلية أسهمت بشكل واضح فى تحقيق تنمية مستمرة ومتواصلة، ويرجع ذلك إلى تأثير قادة المجتمع المحليين ومشاركتهم بالجهد والوقت والمال فى تحقيق التنمية عبر هذه المنظمات، وأن مشروعاتها وبرامجها أدت إلى تحسين مستوي معيشة أفراد المجتمع على النحو الذي أسهم فى تحقيق تنمية للمجتمع.

وأجرى(Carbone,2008) دراسة هدفت للتعرف على دور المجتمع المدني الأوروبي فى مساندة ودعم جوانب معينة من أجندة التنمية التعاونية فى الأقطار الأوروبية، وقد بينت أن هناك ثلاثة أدوار رئيسية لمنظمات المجتمع المدني الأوروبي وهى النصح والارشاد أو المشاركة فى عملية تشكيل السياسات وتؤيد الأصوات المنادية بالتغيير، وتقديم مساعدة خاصة للفقراء وخدمات إنسانية، وكذلك توحيد نشاط المجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف.

وهدفت دراسة نكخا وريدزوان (Nikkhah & Redzuan,2010)، إلى الكشف عن مساهمة المنظمات غير الحكومية فى التنمية المجتمعية المستدامة، واعتمدت على إطار

المنارة للاستشارات

نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة فى البلدان النامية، وعلى تحليل الأدبيات السابقة فى تكوين إطارها النظري وخلصت إلى أن هذه المنظمات لديها العديد من البرامج والوظائف والأداور التى تساعد المجتمع على التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات والاعتماد على الذات.

وهدفت دراسة فراج (2010)، إلى تقييم آداء الجمعيات الأهلية فى دعم حقوق الإنسان فى مصر، والتعرف على المشكلات والسياسات الاجتماعية التى تعاني منها الجمعيات الأهلية فى مجال دعم حقوق الإنسان، وتكونت عينة الدراسة من (300) مفردة موزعين (130) من أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات الأهلية ،(170) من المستفيدين من الجمعيات الأهلية ،وتوصلت إلى أن (70%) من المبحوثين يوافقون على أن الجمعيات تقوم بأدوار الأنشطة الفعالة فى مجال التنمية وحقوق الإنسان فى الوقت الراهن.

كما هدفت دراسة الزيادي (2011)، للتعرف على دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين فى الجمعيات الأهلية فى مصر، وتوصلت إلى أن هناك تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية فى مصر، وأن هذه الجمعيات لا تقدم مساعدات كافية لإقامة مشروعات صغيرة.

وأجرى المعلولي وياسين(2011)، دراسة هدفت إلى معرفة مدى تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة فى برامج المنظمات غير الحكومية فى محافظة اللاذقية، وقد أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تحقق بعض الحاجات التربوية للمستفيدين منها: فى مجال التوعية والتعليم والتدريب والتأهيل، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أبرزت دور التربية فى تحقيق أهداف التنمية المستدانمة من خلال برامج المنظمات غير الحكومية التى تهتم بمجالات التوعية والتعليم والتأهيل والتدريب للمستفيدين.

المنارة للاستشارات

وأوضحت دراسة ندا(2013)، أن البيئة العربية تتسم بضعف مظاهر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني وبينها وبين الفواعل الاجتماعية(الدولة والقطاع الخاص)،كذلك انتشار ظاهرة الجمعيات والمنظمات التى لا تؤدي أي دور فى المجتمع واستمرار تجاهل السلطات الرسمية لها، وجود عائق التمويل هو التحدى الأكبر لمنظمات المجتمع المدني فى معظم الدول النامية، مما يحول دون فعالية منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى غلبة وهيمنت التوجه الخيري على أنشطة منظمات المجتمع المدني فى الوطن العربي تحت تأثير الارتباط لدوافع التطوع والعمل المدني بالثقافة الدينية.

وهدفت دراسة صالح(2014) للتعرف على المعوقات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان،، فقد احتلت المعوقات السياسية احتلت المرتبة الأولي بدرجة كبيرة وبنسبة (79.22%)، تليها المعوقات الاجتماعية بدرجة كبيرة(71.9%)، وأخيراً المعوقات الثقافية بدرجة متوسطة بنسبة (67.6%)، وأوصت بضرورة توفير الإمكانات الإدراية والفنية والمادية التى تشجع مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما يجب أن تبتعد مؤسسات المجتمع المدني فى نطاق عملها عن الصراع، وأن تنسق فيما بينها لتحقيق أهداف مشتركة.

وأكدت دراسة البلي(2015)، على الاهتمام بتكريس العمل التضامني العلائقي بين منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وبين القطاع الرسمي يساهم فى تحقيق ترقية ورفاهية اجتماعية للمجتمعات المحلية، والعمل بمقاربة الشراكة التعاقدية فى إدارة التنمية المحلية فى ظل الحكم المفتوح على كافة الفعاليات المجتمعية يساهم فى ترقية التنمية البشرية والحياة السياسية والاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل عام.

وتوصلت دراسة عمر(2016)، إلى أن معظم المستفيدين تحصلوا على دعم من المنظمات غير الحكومية وتعمل المنظمات على تدريب أصحاب المشاريع الصناعية التى تم دعمها وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير وتجويد الأداء مما ينعكس بصورة إيجابية على التنمية الاقتصادية، كما أتضح بالفعل أن المنظمات غير الحكومية ساهمت بالفعل فى

المنارة للاستشارات

مجال التعليم والصحة سواء ذلك ببناء المدارس ومراكز الصحة أو تقديم خدمات تعليمية وصحية متنوعة. .

كما أوضحت دراسة أبو هزيم (2017)، الصلة بين المجتمع المدني والدولة المدنية والديمقراطية، كون هذه الثلاث تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية إضافة إلى أن فعالية المجتمع المدني تزيد من فرص المشاركة السياسية، وتدعم قيم الديمقراطية، وترسخ قيم المواطنة، وسيادة القانون، وهي المكونات الرئيسة للدولة المدنية.

كما هدفت دراسة واللر جايورارسون(Waller & Rarsons,2002) إلى الكشف عن أثر المنظمات التنموية غير الحكومية فى الأفراد داخل المجتمع، ومدي نجاحها، عن طريق تأثيرها فى المستفيدين وعائلاتهم والمجتمعات التى يعيشون فيها، وكذلك التعرف على مدي تأثير الاقتصاد المحلي فى عمل تلك المنظمات، وذلك من خلال برنامج مشروع الأمل فى جمهورية الدومنيكان، وقد توصلت إلى أن المنظمات غير الحكومية تعد الشريك الأكبر للمنظمات الحكومية فى دفع عجلة التنمية فى المجتمعات فى الأونة الأخيرة وفى ظل الأوضاع العالمية والمحلية المعاصرة.

وأشارت دراسة (Ferguson,2011) أن المجتمع المدني في حد ذاته لا يمكن القضاء على الفقر، بل يجب أن يعمل فى شراكة مع الحكومات والمؤسسات الأخري، وأن يكون واحداً من الشركاء وليس مجرد خادم لتنفيذ مخططات من الحكومات والشركات الخاصة، وأوصت بضرورة أن يعيش الناس فى بيئة تمكينية تشاركية تعزز المشاركة وتنفيذ القرارات التى تؤثر على حياتهم، كما ينبغي على الحكومات إنشاء إطار تنظيمي ملزم قانونياً للمجتمع المدني يهدف إلى وجود مجتمع مستدام، وضرورة وجود برنامج معدل أو بديل للأهداف الإنمائية للألفية لمعالجة جذور أسباب الفقر والمشاكل الاجتماعية والبيئية للنموذج الحالي للتنمية المستدامة، وتوسيع دور المنظمات غير الحكومية لحشد الدعم الشعبي لأرضية الحماية الاجتماعية الشاملة التى يتم تحديدها على المستوي الوطني.

وهدفت دراسة حسن وفورهاد(Hassan & Forhad,2013)، إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية المستدامة، تأثيرها على مبادرات التنمية

المنارة للاستشارات

المستدامة، واعتمدت على المقابلات النوعية حيث نفذ الباحثان 16 مقابلة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مع المستفيدين من خدمات المنظمة فى القرية، وتوصلت إلى أن البرامج التى تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة على أن تسهم إيجابياً فى عملية التنمية المستدامة إلى مستوي معين، وأن نجاح تنفيذ البرامج يعتمد على كفاءة العاملين فى تلك المنظمات.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن المجتمع المدني هو مفهوم واسع النطاق يشتمل على كل التنظيمات والروابط التى توجد خارج إطار الدولة (بما فيها الأحزاب السياسية) وخارج إطار السوق، كما أشارت الدراسات إلى أن هذه المنظمات لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التى تساعد المجتمع على التمكين من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأن المنظمات غير الحكومية تعد الشريك الأكبر للمنظمات الحكومية فى دفع عجلة التنمية فى المجتمعات فى الأونة الأخيرة وفى ظل الأوضاع العالمية والمحلية المعاصرة، كدراسة (Hassan & Forhad,2013)، ودراسة (Ferguson,2011)، ودراسة (Waller & Rarsons,2002) ودراسة (Nikkhah & Redzuan,2010)، ودراسة عمر (2016)، ودراسة المعلولى وياسين (2011)، ومن خلال النظر لهذه الدراسة نستنتج أن منظمات المجتمع المدني ساهمت فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى مجتمع الدراسة (محافظة سوهاج) بدرجة كبيرة، في جميع أبعادها، وما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات أنها درست دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية وحقوق الإنسان، ثم بعد حماية البيئة وعلاج إهدار الموارد.

الإطار النظري:

مفهوم المجتمع المدني

يشير (Carothers) إلى أن المجتمع المدني هو مفهوم واسع النطاق يشتمل على كل التنظيمات والروابط التى توجد خارج إطار الدولة (بما فيها الأحزاب السياسية) وخارج إطار السوق، فالمجتمع المدني وفقاً له يضم ما يطلق عليه علماء السياسة

المنارة للاستشارات

جماعات المصالح إلى جانب الإتحادات العمالية والنقابات المهنية والجماعات الدينية والثقافية والجماعات غير الحكومية(Carothers,1999) ، وفى نفس الاتجاه يعرفه تقرير التنمية البشرية (2003) بأنه" شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية والذي يقع فى الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة،ومن ثم يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات النشطة، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والروابط والاتحادجات المهنية، ويتسع المفهوم ليشمل منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسئولياتها المجتمعية، وهذه المؤسسات تهدف للمشاركة فى صنع سياسات التنمية على كافة المستويات المجتمعية (تقرير التنمية البشرية، 2003)، وتشير بعض البحوث فى علم الاجتماع إلى أن أى مجتمع تتوزع مواقع القوة فى داخله على الوجه الآتي: هناك قوة الحكومة (القطاع العام) والقوة الاقتصادية (الخاص)، أما ما تبقي فهى قوة مستقلة بدرجة أو بأخري وهذه القوة هى الناس وتنطبق على المبادرات النابعة منهم والتى يفترض فيها الاستقلالية والتطوعية "المجتمع المدني(Zaki,1997).

يتبين من خلال هذه النقاشات التي طرحتها الرؤي المختلفة، تعدد معاني مفهوم المجتمع المدني، وهي ناتجة لتعدد الآراء والمنطلقات الإيديولوجية التي كان يتبناها كل مفكر وباحث ولأنه ليست هناك قراءة محايدة لمفهوم ما، خاصة إذا كان المفهوم من واقع معيشي معين، وهذا هوالحال بالنسبة لمعظم المفاهيم التي تطرح في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني ورأى أنّه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها ليقوم بدور الرقيب على تصريحات الحكومة، وهناك من ركز على سمات المجتمع المدني واعتبره مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والعمل التطوعي، كما أنه مجتمع التسامح وقبول الآخر، وإجمالاً يمكن القول إن التعريفات الكثيرة والمتعددة للمجتمع المدني التى يطرحها الباحثون والكتاب، قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني وهى امتداد للأفكار الأساسية والنظريات التى ارتبطت بمنظرى وعلماء، فقد تركزت هذه التعريفات على مجموعة من الأمور الأساسية وهى كالآتي:-

المنارة للاستشارات

- الحيز المستقل أو المساحة القائمة فى الفضاء العام بين الأسرة والسلطة.

- وجود بيئة أخلاقية تحافظ على تأمين الحقوق والالتزامات.

- الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق السياسية للآخرين.

- الاستقلالية التى بدت وثيقة الصلة باختيارات الأفراد والجماعات وبالحريات التى تعتبر مكوناً رئيسياً للمجتمع المدني.

- الارتباط بالبعد الاقتصادي من خلال السعى لإرساء مبادئ العدالة والفرص المتساوية.

المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة

تضمنت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، والتى وقعت عليها دول العالم، تحديات أساسية، يأتي فى مقدمتها مكافحة الفقر، وتطوير التعليم وسد الفجوة النوعية، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتطوير الخدمات الصحية والصحة الإنجابية والاستثمار فى البشر وغيرها من غايات أساسية ومؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز، وتمثل هذه الأهداف وضرورة تحقيقها أساساً قوياً لأهمية مشاركة المجتمع المدني فى التنمية الوطنية والمحلية، ومن المهم هنا الإشارة إلى أفكار ثلاثة أساسية تضمنتها هذه الوثيقة :-

*. الفكرة الأولي: التأكيد على مفهوم المجتمع المدني القوي، بمعني الفعالية والكفاءة فى تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة ،وليس مجرد توافر بنية أساسية يكفل القول بأن هناك مجتمعاً مدنياً، ولا الاعتماد على الأرقام كأن نشير مثلا إلى زيادة عدد الجمعيات فى بلد من البلدان أو محافظة من المحافظات، فهذا وحده لا ينطوي على مؤشرات لقوة المجتمع المدني(الشمري، 2008).

*. الفكرة الثانية: التأكيد على قيمة الشراكة Partnership وهى فكرة برزت فى التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994، ويشير مفهوم الشراكة إلى :علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح العام، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف امكانيات

المنارة للاستشارات

بشرية ومادية وفنية أو(جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف فإن الشراكة بهذا المعني ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر، إنما هى علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج لذلك فإن الشراكة ليست إسناد مشروعات .

*. الفكرة الثالثة: المشاركة الشعبية القاعدية، بمعني تحريك همم وطاقات المواطنين فى المجتمع المحلي للإسهام فى مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي، وتشير هذه الفكرة إلى مفهوم الثقافة السياسية والمدنية وطبيعتها (إذا كانت تشجع على المبادرات والمشاركة من عدمها) كما تشير إلى فكرة ثقافة العمل التطوعي (بمعني توافر قيم واتجاهات إيجابية تشجع على المبادرة الشخصية).

تكشف هذه الأفكار الثلاثة التى تواضعت عليها الجهات الدولية ووكالات الأمم المتحدة أهمية تضمين المجتمع المدني فى خطط التنمية وأهمية إقامة شراكة حقيقية وفاعلة بين هذه المنظمات من جهة والجهات التنفيذية والسلطات المحلية والتنظيمات الشعبية من جهة ثالثة، فهو منطقة وسطى بين أجهزة المجتمع؛ يقيم تشبيكًا عامًا في المجتمع، يسهل عملية التواصل والتفاعل بالأفراد، ويجمعهم على أهداف مشتركة، ويوفر الفرصة لهم للمشاركة والتطوع والمبادأة، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المدني إذ يوجه نفسه تلقاء الدولة فإنه يقدم لها الدعم والمساندة والشراكة، ويسهم في تطوير برامجها عبر النقد البناء والتعبير عن مطالب الأفراد وحاجاتهم. حقيقة أن المجتمع المدني فضاء مستقل يعمل بحرية، بعيدًا عن قيود الدولة وتعقيد البيروقراطية، أو كما يقول كلينجمان Kligman: أن المجتمع المدني يشكل" شبكة من الروابط المستقلة نسبيًا عن الدولة، تربط تجمع المواطنين حول القضايا العامة (ذات الاهتمام المشترك)؛ بحيث يمكن بتواجدهم وأفعالهم أن يؤثروا على السياسات العامة" (Kligman,1990)، أى إنه يشكل شبكة من العلاقات التعاقدية التي تقع خارج حدود الدولة وبشكل مستقل عنها، ويتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة من خلال جوانب

المنارة للاستشارات

رئيسة هى الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي والصحي وغيرها من الجوانب التنموية الأخري:-

أ. دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.

*. حرية التجمع فالقانون حين ما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية .

*. التعددية والتسامح: إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم، إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المجتمعات في حالةالمؤسسات الدولية.

*. الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعدَ من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون.

*. تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية: فعلى سبيل المثال تنفيذ برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج، ومساعدة أسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء.

المنارة للاستشارات

ب. دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

*. تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

*. تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارًا إلى الفئات الأكثر استهلاكًا)، وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

*. إن الانخراط في العمل التطوعي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.

جـ. دور المجتمع المدني فى مجالات تنموية أخري:

*. تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها.

*. تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة.

*. تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولا سيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، هذا فضلاً عن توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك إما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظيم الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة.

*. في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تسهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

المنارة للاستشارات

*. لمنظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمّثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية (Wagle,1999).

التنمية البشرية المستدامة (المفهوم والبعد الإنساني):

لقد برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مُشكلة من استراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة عام 1992 ونستدل على خلاصة هذه التركيبة الناشئة فى التعريف الشامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، فقد أتضح أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية فى ثلاثة، هى أن يحيا الناس حياة أطول خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخري ستظل بعيدة المنال"، بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهى تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان، فالتنمية تعني تنمية الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفاً وغاية نهائية مطلقة، من خلال توفير وإشباع جميع حاجاته المادية وغير المادية وتوفير الظروف والأجواء المجتمعية التى تحقق له قدراً من الاستمتاع بحقوقه كإنسان.

لذا جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development كرد فعل على أزمة الدولة وأزمة السوق فى قيادتهما لعملية التنمية،

المنارة للاستشارات

ونتيجة لأزمات التنمية المستعصية، فعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعاً على بروز رؤية جديدة للتنمية، وقد تم توضيح هذه الرؤية الجديدة للتنمية من خلال التقارير السنوية، للتنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 وبحلول عام 1993 اطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة سلم أولوياتها وتنسج التنمية حوله، لا أن تنسجه حول التنمية، من خلال التأكيد على أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للأمم، إذ أعيد الاعتبار للفكرة القائلة بأن الناس هم وسيلة التنمية وغايتها، لا وسيلتها فحسب.

ويعنى ذلك أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على الاستثمار فى البشر لخلق وصناعة رأس مال بشري مؤهل يستطيع أن يتعايش مع تحديات العصر، وإن ذلك يتم من خلال زيادة فرصهم فى اكتساب المعرفة أى أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على جانبين أحدهما: هو تشكيل القدرات البشرية فى مجالات التعليم والمعرفة، والآخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم فى الإنتاج أو المساهمة فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها (Lesche,2002).

كما يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2011 على أنها"توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون فى المستقبل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2011)، ويلحظ مفهوم الاستدامة في هذا التعريف البعد الزمني المستقبلي في التحليل وهو ما كان مهملاً أو ثانوياً في إطار نظريات النمو الاقتصادي التقليدية التي كانت تضع هدف تعظيم الربح هدفاً شبه وحيد للنشاط الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار للآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن التنامي السريع لوتيرة الإنتاج على الإنسان نفسه وعلى الموارد الطبيعية وديمومتها وعلى المحيط والنظام الطبيعي، وهذه التنمية يجب أن تكون:-

*. تنمية شاملة: بحيث تشمل كل مناحي الحياة في البلد النامي سواء السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية الموجودة فيه, وتشمل كذلك جميع سكان هذا البلد مهما اختلف جنسهم

المنارة للاستشارات

أو لونهم أو معتقدهم, وتشمل أيضًا كل فرد بذاته جسديًا ونفسيًا وروحيًا، فهي لا تترك أي ناحية في هذا البلد إلا وتعمل على تطويرها وتحسينها.

*. تنمية متكاملة: تهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها, بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة, ولا يمنع نمو أحدها نمو الآخر أو يعرقله.

*. تنمية مستدامة: تسعى دائمًا للأفضل, وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة.

فالتنمية البشرية ترتبط بزيادة قدرات الأفراد التعليمية والتكوينية والصحية (الجسدية والعقلية) بما يساهم فى زيادة إنتاجهم وزيادة دخلهم؛ وتحقيق الرفاهية لهم؛ وتحقيق ذلك فى إطار مبدأ الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع؛ من حيث استفادتهم من خيرات المجتمع والمساهمة فى زيادة دخله؛ سواء بالنسبة لأفراد المجتمع الحاليين أو المستقبليين، وذلك فى إطار المحافظة على الثروات والخيرات الوطنية؛ أى عدم الإسراف فى استهلاكها، وهو ما يضمن استمرارية التنمية (التنمية البشرية المستدامة)، ولا شك أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً فى تحقيق هذه التنمية ولاشك أن المجتمعات التى ينشد فيها دور المجتمع المدني تحقق نسب تنمية أكثر إيجابية من المجتمعات التى لا ينشط فيها المجتمع المدني، كما أن جهد الدولة يكون أكبر ونتائج أقل فى المجتمعات الأخيرة.

دعائم التنمية البشرية المستدامة:

إن التنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناس وتشمل عناصر أساسية هى (الإنتاجية، الاستدامة، الإنصاف، والتمكين) وبهذا يكون هدف التنمية البشرية هو زيادة الإنتاج عن طريق المشاركة الفاعلة فى المشاريع التنموية (الإنتاجية)، وجعلها للأجيال القادمة (القابلية للاستدامة) فى تساوي الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الإنصاف) كي تكون التنمية من صنع البشر لا من أجلهم فقط (التمكين)،

المنارة للاستشارات

وذلك استناداً إلى ما جاء فى تقارير التنمية البشرية يمكن تحديد أربعة مكونات وعناصر للتنمية البشرية المستدامة مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، وتعُد هذه المكونات والعناصر بمثابة معايير للسياسات وأهدافاً يجب تحقيقها على الصعيد الكوني، وبحسب ظروف كل بلد ومجتمع(العبيدى،2008) وهى:-

أ. **التمكين:** ويعبر عنه ببساطة في تمكين الناس من ممارسة الخيارات التى صاغوها بإراداتهم الحرة ، فهو عملية لقيادة الناس لفهم أنفسهم (Brohman,1996)، ويتحقق التمكين من خلال تبني إقترابات قائمة على الاشتراك فى عملية التنمية كالديمقراطية السياسية والتشاركية مع منظمات المجتمع المدني والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون، وينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى فإن مفهوم التمكين هو من المكونات الأساسية للتنمية البشرية، ويعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم.

ب. **التعاون والمشاركة:** يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التى تبدأ من الأسرة مروروأ بالمجتمع المدني وصولاً إلى الدولة، وتبدأ من جماعات الجهد الذاتي المحلى، وتصل إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وهم أيضاً كائنات جماعية تقدر قيمة المشاركة فى جياة مجتمعهم، وهذا الإحساس بالانتماء مصدر هام من مصادر السعادة، فهو يضفي على الفرد إحساساً بالمتعة وإحساساً بوجود هدف وبوجود معني للحياة، وتهتم التنمية البشرية المستدامة بالطرق التي يعمل بها الناس معاً، ويتفاعلون فى ظل الشعور بالانتماء وبوجود هدف ومعني للحياة.

ج. **الإنصاف:** يعتبر الإنصاف أحد مكونات التنمية البشرية المستدامة الأكثر أهمية كونه يركز على عدالة وتكافؤ الفرص بين البشر، ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة، وهو الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد فى حقب سابقة ويعنى:-

المنارة للاستشارات

- الشفافية، الإعلام، المشاركة فى تحقيق العدالة، ضمان المواطنة، حرية التعبير عن الرأى، المجتمع المدني، السلام الأهلي، إطلاق البدائل، الديمقراطية فى الإدراة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية.

- إدارة الموارد الطبيعية، الإدارة المستدامة للغابات، خفض عمليات التجارة غير القانونية، احتواء الأخطار البيئية ونتائج هوس الحروب للحفاظ على مصلحة الأجيال المقبلة أى الإنصاف يكون داخل الجيل الواحد وبين الأجيال القادمة.

د. **الاستدامة**: وهنا تؤكد أدبيات التنمية البشرية المستدامة وتقاريرها على ضرورة عدم اقتصار الاستدامة على البعد البيئي وحده بل تعنى شمول التنمية لسياسات اقتصادية واجتماعية تجعل التنمية قابلة للاستمرار ، وفى هذا السياق تؤكد على عدم توريث الأجيال القائمة ديون اقتصادية واجتماعية تعجز عن مواجهتها، عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، تحقيق العدل والانصاف في العلاقات المالية، لأن تنمية تؤدي إلى ديمومة للامساواة الحالية ليست مستدامة.

هـ. **الأمن:** وبخاصة أمن المعيشة، فالناس بحاجة أن يتحرروا من الظواهر التي تهدد معيشتهم، مثل المرض أو القمع،ومن التقلبات الضارة المفاجئة في حياتهم.

و. **الإنتاجية (تحقيق نمو اقتصادي)**:تشير في هذا الصدد إلى بطلان النظرة التقليدية التى كانت تعتبر أن مراحل الإقلاع الاقتصادي تقترن بالضرورة بتراجع الانصاف في توزيع الثروة، وترى عكس ذلك، إذ أن التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة، من وجهة نظرها، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، وتركز هنا على ضرورة ترافق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز ارتباطها الإيجابي بالنمو والتنمية وإمكانيته إذا تم اتباع عدد من السياسات والتى تقترحها في الآتي:-

- التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة وتطوير مهارات الناس.

- التشديد على بلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية.

- خلق فرص عمل أفضل وبشكل مستمر.

المنارة للاستشارات

- اعتماد سياسة انفاق اجتماعي تتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

المنطلقات النظرية للدراسة (رؤية نظرية تكاملية):

تستند الدراسة الراهنة علي أطر نظرية محددة، مستفيدة من التراكم المعرفي ومن ثم توجيه مسار العمل الميداني بشكل مباشر إلي تحديد التساؤلات تحديدا واضحا انطلاقا من التراكم المعرفي وجدوى القضية وخطورتها، ونظرا لأن موضوعنا يدور حول"دور المجتمع المدني قى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فمن هذا المنطلق، فإن تناولنا لتحليل النظريات السوسيولوجية التي لامست بالدراسة والتحليل موضوع المجتمع المدني ومكوناته يضفي المزيد من الفهم لسياقه التاريخي والاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في خصوصيات المجتمع المصري والمجتمعات السباقة في ترسيخ أسس المجتمع المدني وتفعيل دوره فى التنمية البشرية المستدامة، وهذا يتطلب اختيار نماذج نظرية تعرضت لتلك القضايا فى مقولاتها، ولهذا فهي كما قال المفكر الجابري"مرجعيات استشارية" لا غير وليست نموذجاً بعينه"، فقد حاول الباحث عرض جملة من النماذج النظرية والمقاربات التى يعتقد أن لها صلة بالدراسة من أجل تحليل أكثر عمقاً لمختلف جوانب الموضوع وتتمثل فى:-

التصورات والنظريات الكلاسيكية:

1. تصور غرامشي للمجتمع المدني (كمجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة):
اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الايديوولوجي؛ فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً للسيطرة بواسطة الدولة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الايديولوجية؛ ووظيفة الهيمنة هى وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التى تمارس بواسطة التنظيمات التى تدعي أنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهئيات الثقافية المختلفة، فالمجتمع المدني لديه هو مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات، والاحزاب، والصحافة، والمدارس، والآدب والتنظيمات الحرة الاخرى، ويقول المفكر الالماني المعاصر"هابرماس" إن وظائف المجتمع المدني تعني لدى غرامشي الرأي العام غير

المنارة للاستشارات

الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة)، فبالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها:-

- الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسي).

- الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية؛ لذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة فى نظر غرامشي والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الأولي، ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة.

2. نموذج صامويل هانجتون (لمؤشرات البنية المؤسسية): تعتبر درجة المؤسسية أحد معايير تقدم وتخلف المؤسسات والتنظيمات المختلفة ومن ثم فعاليتها، وقد حدد"صامويل هانجتون" أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما (Huntington,1965) هى:-

- القدرة على التكيف(مقابل الجمود) ومن أنواع القدرة على التكيف (التكيف الزمني- التكيف الجيلي- التكيف الوظيفي).

- الاستقلال(مقابل التبعية): ومن محددات درجة الاستقلال (نشأة مؤسسات المجتمع المدني- الاستقلال المالي-الاستقلال الإدراي والتنظيمي)، ومما يعزز استقلالية المؤسسات ويقطع الاختراق الداخلي والخارجي لها ما يلي: إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع - قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها - ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.

- التعقد (مقابل الضعف التنظيمي): يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية

المنارة للاستشارات

داخل المؤسسة.

- التجانس (مقابل الانقسام): ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة يؤثر في ممارستها لنشاطها.

3. نظرية دولة الرفاه: اتجهت أغلب دول العالم عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، تحت تأثير إسهامات كينز الاقتصادية إلى الدعوة إلى تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي، ونتج عن هذا التدخل نشوء ما أصطلح عليه دولة الرفاهية الإجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم خدمات إجتماعية متعددة، وهذا الوضع قلل من اتساع وزيادة منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة، على إعتبار أن دولة الرفاه هي المسيطر والقائم على تقديم الخدمات لأفراد الشعب فكلما حققت دولة الرفاه الحاجات الأساسية للشعب كلما تقلص حجم وعدد منظمات المجتمع المدني لأن الدولة تحل محله، هذه السياسة التي إنتقدها العديد من المفكرين على غرار"تشارلز موراى" في كتابه تراجع "السياسة الإجتماعية في أمريكا 1950-1980"حيث رأي أن سياسة الرفاه أضرت في الواقع بالناس الذين كانت تهدف إلى مساعدتهم، وذلك أنها سبب في نشوء الاتكالية وعدم الشرعية والفقر على المدى البعيد، ويؤكد "موراى" أنه كما تنقلُ دولة الرفاه السلطة من الفرد للدولة، فهي أيضا تمتص قوة المجتمع، فكل عمل جديد تتولاه الحكومة يعني مسؤولية ونفعاً أقل للفرد والمجتمع (موارى، 2008).

4. نظرية إخفاق الدولة وإخفاق السوق: تعد هذه النظرية الأهم فى فهم نمو منظمات المجتمع المدني فى عالم اليوم، حيث ترجع سبب نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني إلى عجز السوق والحركة الاقتصادية التى دعا إليها" أدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهما عن تحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة خاصة فى توزيع الأجور، هو ما يجعل من بروز مؤسسات المجتمع المدني كقطاع ثالث فى الدولة أمراً واقعياً، وعليه فظهور مؤسسات المجتمع المدني مرتبط من ناحية بقصور وعدم قدرة السوق على توفير السلع والخدمات، ومن ناحية أخري من القصور تتمثل فى عجز الحكومة عن استيعاب متطلبات أفراد المجتمع، وهذا الإخفاق

المنارة للاستشارات

الثنائي تزداد احتمالاته فى المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة والمجتمعات التى تمر بمرحلة تحولات وتغيرات متلاحقة، وفى هذه الظروف يبرز دور منظمات المجتمع المدني حيث يتوجه نحو القيام بدوره فى إشباع احتياجات الأفراد والمجتمع من أجل نعويض إخفاق الدولة والسوق(قنديل، 2014).

5. نظرية الأعمدة المتوازية: وقد نادي بها "جراى بنيامين كيركمان Gray Benjamin Kirkman" أنطلاقاً من ملاحظته أن كثير من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج تنموية، ثم لا تستطيع أن تفي بعهودها لأسباب مختلفة، أو ربما كانت العهود وهمية تتخذها الحكومات كدعاية لها لتحتل عن طريقها بعض مراكز السلطة، وترى هذه النظرية بأنه لا يمكن قيام مجتمع يسعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فكلاهما متمم للآخر، شرط ألاّ تتكرر الخدمات التى تقدم للناس من كلا الجهتين (الحكومة والمجتمع المدني)، وألا تتعارض مع بعضها البعض؛ فإذا أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية التعليم الابتدائي مثلاً، فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جمعياً وتوفير مكان لكل تلميذ، ومن هنا تبرز فى الميدان جهود الهيئات الأهلية والحلول الذاتية التى يقدمها الناس طواعية فينشئون المدارس الخاصة (المليجى،2003).

6.نظرية رأس المال الاجتماعي: تنطلق الدراسة من التوجه النظرى لرأس المال الاجتماعي فى علاقته بالمجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة وحرص منظمات المجتمع المدني فى تحقيق وسد الاحتياجات والأولويات من خلال إقامة مشروعات وبرامج تنموية تسهم فى تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة ومواجهة الاستبعاد الاجتماعي وأحداث الإنصاف والتمكين والحد من الفقر وتحقيق الأمن الاجتماعي والحفاظ على البيئة ودعم المشاركة المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، فإذا كان رأس المال الاقتصادي يتجسد فى عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض، والعمل، أدوات الإنتاج)، فيري (والترز walters) أن رأس المال الاجتماعي يتجسد داخل بنية العلاقات الكائنة بين الأفراد كونهم فاعلين اجتماعين Social Actors أى قدرتهم فى الحصول على منافع بموجب عضويتهم فى الشبكات والكيانات الاجتماعية مثل المجتمع

المنارة للاستشارات

المدنى(حمد،2015) حيث عرف كولمان Colman رأس المال الاجتماعي من منظور مؤسسي بوصفه علاقات مؤسسية تساعد على التفاعل بين مختلف الفاعلين(Colman,1998).

حيث يؤكد بوتنام Putnam على أن رأس المال الاجتماعي بمثابة ملامح التنظيم الاجتماعي المتمثلة فى الشبكات أو معايير التبادل والثقة الاجتماعية التى تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة (Putman,1995)، وبهذا يكون "بوتنام" قد نقل دراسة رأس المال الاجتماعي من المستوي الفردي إلى المستوي الجمعي من خلال تأكيده أن رأس المال الاجتماعي يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي التى يمكن من خلالها تحقيق التطور والتقدم فى المجتمع،كما تحدد أطروحته ثلاث مكونات لرأس المال الاجتماعي هى: الالتزامات الأخلاقية والمعايير، والقيم الاجتماعية وبشكل خاص الثقة، والشبكات الاجتماعية خاصة الجمعيات التطوعية،ويعرف "إنلهارت" رأس المال الاجتماعي بأنه" ثقافة الثقة والتسامح والتى من خلالها تتسع وتنتج الروابط والجمعيات التطوعية(Inglehart, 1997).

والدراسة الحالية تتبنى وجهة نظر (Colman, Putnam, Inglhart) في رأس المال الاجتماعي، والتى ترى أنه شبكة من العلاقات الاجتماعية بين شركاء التنمية والدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التى تدعم عملية تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، كذلك بناء الثقة بين كل من الدولة والمنظمات غير الحكومية، والتبادل وروابط التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المقاربات النظرية الحديثة:

مع زحف العولمة وهيمنتها في مجالاتها المختلفة سواء السياسية (الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان) أو الاقتصادية (تحرير قوى السوق وإزالة الحدود أمام الرأسمالية العالمية) أو في مظاهرها التكنولوجية وما صاحبه من ثورة المعلومات والاتصالات، وسقوط بعض النماذج التنموية الكلاسيكية القديمة، تصاعدت تدريجياً حركات نقدية جديدة تسعي إلى تجديد الفكر ومحاولة التأصيل النظري والمنهجي للظواهر

المنارة للاستشارات

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التنموية من خلال أقترابات جديدة اتسمت فيما يخص المجتمع المدني ودوره التنموي فيما يلى:-

- المراجعة للأفكار والنظريات السائدة الديمقراطية من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية والتأكيد على أن المجتمع المدني هو الموقع للنشاط الديمقراطي.

- التركيز على الفاعلين الجدد (الدولة القطاع الخاص والمجتمع المدني) على المستويات الوطنية والعالمية وتحليل عمليات التفاعل بينهم.

- اهتمام غير مسبوق بالأخلاقيات لمواجهة الانهيار القيمي والأخلاقي إزاء توحش السوق (اعتبار منظمات المجتمع المدني من أهم المنظمات التي تعمل على المحافظة على القيم الأخلاقية والإنسانية).

ومن الاقترابات الحديثة والتى أشارت إليها تقارير التنمية البشرية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تم التأكيد من خلالها على أهمية المجتمع المدني كفاعل رئيسي في البرامج التنموية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص اقتراب مدخلي الشراكة Partneship والحوكمة Governanace، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين إنتشاراً واسعا فى استخدام هذه المفاهيم وطرحها كمقاربات جديدة لتحقيق التنمية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة ويعود السبب وراء طرح هذه المقاربات التنموية إلى تسجيل عجز الحكومات خاصة في الدول النامية عن تحقيق التنمية المنشودة في مجتمعاتها الأمر الذي دفع العلماء والباحثين إلى التأكيد على أن أفضل السبل لمعالجة هذا العجز يكمن أساسا فى تقليص دور الدولة وتبني استراتيجيات تقوم أساساً على فتح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساهمة في العملية التنموية.

1- اقتراب الشراكة: يفسر طرح مقاربة الشراكة هو أن العمل التنموي قد ينطوي علي كثير من التحديات، خاصة بعد فشل الحكومات في تحقيق التنمية، مما فتح المجال أمام المجتمع المدني بصفته شريكا إنمائياً على جميع مستويات أي سياسة أو برنامج إنمائي، لذا استمرت علاقات التعاون في الاتساع والنمو وتحقق هذا التطور في مختلف

المنارة للاستشارات

أطياف التعاون المتواصل الذي يشمل: الإفصاح عن المعلومات، حوار السياسات والمشاورات بشأن الاستراتيجيات والتعاون على مستوى العمليات والشراكات المؤسسية، وفي ظل هذه الممارسات يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا إنمائياً فاعلاً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فاقتراب الشراكة اقتراب تنموي يشير إلى"علاقة تكامل بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر تتجة إلى تحقيق أهداف محددة، وفى إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التى يتم بها كل طرف، وأيضاً فى إطار احترام كل طرف للأخر وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية، فالشراكة ليست علاقة غير متكافئة بين الأطراف، إنما تستند إلى إعتبار التكامل حيث يقدم كل طرف ما يمتلكه من إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) من أجل تحقيق الأهداف المشتركة (المناعي،2015)، ومن أهم السمات والمعايير التى يقوم عليها إقتراب الشراكة ما يلي:-

- أنه يعكس إقتراب تنموي حديث يركز على إعلان إنتهاء نموذج" التنمية من أعلى"بعنى أن عملية التنمية المستهدفة لابد أن تشارك فيها القاعدة العريضة من الشعب وأن تكون منظمات المجتمع المدني الممثلة لهم طرفاً رئيسي إلى جانب الحكومة.

- تأكيده على التكامل بين الأطراف: الجكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، ويعكس قيمة التكامل من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، كما يعكس الإعتراف العالمي بأهمية دور منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- إن علاقة الشركاء تقوم على المساواة واحترام كل طرف للأخر، بمعنى استبعاد هيمنة طرف على طرف آخر، ويترجم ذلك عملياً إلى: المشاركة فى اقتراح وتخطيط مشروعات ضمن السياسات والبرامج الإنمائية- المشاركة فى عملية التنفيذ بين مختلف الفواعل- المشاركة فى المراقبة والمتابعة.

- إن تعظيم المزايا لكل طرف هو بعد رئيسي فى الشراكة، والمزايا النسبية لمنظمات المجتمع المدني قد تضم واحدة أو أكثر مما يلى: (المتطوعون- القدرة على الوصول للقواعد الشعبية وقضايا المجتمع واستقطابها- القدرة على تحديد دقيق للأولويات وقضايا المجتمع - توفير إمكانات فنية ومادية - توفير مبادرات وإبداعات لقضايا

المنارة للاستشارات

تنموية).

2. اقتراب الحوكمة: تؤكد أغلب الأدبيات المعاصرة على الدور الذي تلعبه مقاربة الحوكمة فى التأثير على التنمية، فهذه المقاربة التى على أساسها تتحدد الأطراف والفواعل المختلفة وتوزع السلطات التنموية بينهم وآليات مشاركتهم ومساءلتهم، ولا يمكن تصور تحقيق تنمية تستفيد منها الأطراف والمجتمعات وبعدالة إذ كان بعضها مستبعداً من المشاركة أو غير ممثل فى سلطات صنع السياسات أو غير قادر على مساءلة القائمين على إدارة هذه السياسات (عاشور،2010).

وبتطبيق المقاربات النظرية السابقة علي موضوع الدراسة الحالية يلاحظ ما يلي:-

- تقوم فكرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني علي التعاون والتكامل فيما بينها مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشئون الدولة.

- تغير النظرة السائدة في كل دول العالم حول استناد التنمية في كل أصولها ونتائجها علي دور الدولة فقط أو دور القطاع الخاص فقط، حيث أصبح هناك اقتناع بأن تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة قائم بصورة أساسية علي توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فاعلياته وبمختلف تنظيماته.

- تعد الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية علي تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية.

- تمثل منظمات المجتمع المدني وحدات بنائية فى المجتمع، بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المستدامة المتواصلة المنشودة فى المجتمع، ولذا تمثل ربط ووصل بين مكونات المجتمع.

- هناك ارتباط وثيق بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، وأن الأخير وينهض بواسطة رأس المال الاجتماعي المكون من الالتزامات الأخلاقية والمعايير، والقيم الاجتماعية وبشكل خاص الثقة، والتسامح.

- تحاول كل منظمة مجتمع مدني إنجاز عدة أهداف تنموية أو إشباع متطلبات وحدات

المنارة للاستشارات

النسق (المجتمع)، من خلال التكامل والتساند الوظيفي فيما بينها.

- أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة رهن بتوفير المناخ الديموقراطي والدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني (الدولة، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص) من خلال المقاربة التشاركية، حيث يرتبط مفهوم التنمية باستشارة المواطنين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم فى تنظيمات المجتمع المدني لتسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط التمكين والفعل الاجتماعي التى تستخدم كجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع. .

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تهدف الدراسة الحالية فى إطارها الميداني إلى التعرف على واقع مساهمة منظمات المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة متخذة من محافظة سوهاج نموذجًا.

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تسعي للتعرف على طبيعة الخدمات والبرامج والأنشطة التى تقدمها منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث أن الدراسات الوصفية تتجة إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج وتعميمها، لذا تسعي الدراسة الراهنة إلى الوقوف على طبيعة الدور الفعلي لمنظمات المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى محافظة سوهاج.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيرًا كميًا وكيفيًا، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي لنتائج نماذج من الدراسات والبحوث التى تناولت منظمات المجتمع المدني على اختلاف قطاعاتها ومجالاتها فى بعض المجتمعات بصفة عامة والمجتمع المصري بخاصة، ومنهج دراسة

المنارة للاستشارات

الحالة: والغرض من هذا المنهج هو استعماله فى دراسة حالة منظمة من منظمات المجتمع المدني فى محافظة سوهاج ودورها فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أداة الدراسة:

تم تطبيق الاستبانة على عينة من القيادات من رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين والمتطوعين والمستفيدين من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بلغت (120) مفردة من منظمات المجتمع المدني بمحافظة سوهاج.

المعالجات الإحصائية:

لإجراء التحليلات الإحصائية قام الباحث بتفريغ البيانات وتحليلها مستخدماً البرنامج الإحصائي Statistical package for Social Science (SPSS) فى تحليل بيانات كل سؤال من أسئلة الدراسة المتصلة بالجانب الميداني، حيث اعتمدا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين والمتطوعين والمستفيدين من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني عن كل بند من بنود أداة الدراسة.

عينة الدراسة:

- **متغير النوع:** يتضح لنا تزايد عينة البحث من الذكور حيث بلغت (60.0%) من إجمالي العينة فى مقابل نسبة (40%) من الإناث، وربما يرجع ذلك إلى عدم تمثيل المرأة تمثيلاً صحيحاً فى الفترة الحالية داخل منظمات المجتمع المدني، وعدم وعى المرأة بحقوقها الكاملة السياسية والاجتماعية والحقوقية حتى الآن، وإن كانت المرأة أصلح للعمل الأهلي الاجتماعي من الرجل لأنها عاطفية ومعطاءة، والعمل الاجتماعي التنموي يحتاج إلى ذلك.

- **فئات العمر:** يتضح أن هناك تنوع فى الفئات العمرية، وهذا مؤشر على استثمار قدرات هذه الفئات المختلفة، فقد كشفت النتائج أن غالبة أفراد العينة (40.0%) تتراوح أعمارهم بين (من30 إلى أقل من39 سنة)، ثم الفئة العمرية (40 إلى أقل من 49 سنة) بنسبة (27.5%)، وقد يرجع ذلك إلى أن الإنسان فى هذه المرحلة العمرية يكون قد

المنارة للاستشارات

وصل إلى درجة من الاستقرار فى حياته الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى شغله لمواقع وظيفية واجتماعية تؤهله للمشاركة فى العمل الأهلي، ويكون قد اكتسب العديد من الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة للعمل الأهلي مما يساعد على رفع مستوي الأداء داخل هذه المنظمات، تليها الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (16.7%)، ثم الفئة العمرية (50 إلى أقل من 59 سنة) بنسبة (13.3%)، وأخيراً الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) وتمثل نسبة (2.5%).

- **الحالة الاجتماعية:** يتضح أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين ويشكلون نسبة (79.2%)، وهى نتيجة منطقية تتمشي مع العادات والتقاليد التى تسود مجتمع الدراسة، فكلما كان الفرد فى حالة من الاستقرار العائلي والنفسي والاجتماعي، كان أكثر اهتماماً بالعمل التنموي التطوعي، ومن ثم المساهمة فى حل القضايا التى تواجه المجتمع والقيام بأنشطة تنموية، يليها فئة غير المتزوجين بنسبة (18.3%) وهو ما يشير إلى أن المتزوجين يكونون أكثر اهتماماً بالعمل التطوعي وبقيمة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة، خاصة فى الفترة الحالية بعد انسحاب الدولة عن تأدية الخدمات التنموية التى كانت تؤديها.

- **المستوي التعليمي:** فمع ارتفاع مستوي التعليم يكون هناك إدراكاً ووعي بقيمة العمل التنموي وأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة والنهوض بالمجتمع، فتشير النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة (75.5%) يحملون مؤهلات عليا أو فوق العليا (ماجستير ودكتوراه)، وهذا يعنى أنهم على درجة كبيرة من الوعي الثقافي الذي ييسر لهم القيام بدورهم المتوقع فى مساعدة منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافه التنموية فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى مجتمع الدراسة، وهذا يتفق مع دراسة وجدى بركات التى أكدت على أن ارتفاع المستوي الثقافي للقيادات يمنحها قدرة أكبر على التعامل مع المشكلات المجتمعية، وجاءت نسبة التعليم مؤهل فوق المتوسط (14.2%)، ونسبة مؤهل متوسط (8.3%)، وأخيراً نسبة مؤهل أقل من المتوسط وبلغت (5.0%)، كما توضح البيانات بصفة عامة إلى ارتفاع المستوي التعليمي لأعضاء ومجالس إدارات هذه المنظمات مما يجعلهم أكثر قدرة علي

المنارة للاستشارات

تفهم المشكلات المجتمعية والتخطيط ووضع البرامج لمواجهتها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- **عضوية المبحوثين:** فتشير البيانات أن غالبية مفردات الدراسة (31.6%) عاملين بالجمعية (أمناء صناديق- سكرتارية)، تليها نسبة (22.5%) أعضاء مجالس إدارات المنظمات والجمعيات، تليها نسبة المستفيدين (21.7%)، تليها نسبة نواب مجالس الإدارات وقد بلغ (14.2%)، وأخيراً نسبة (10.0%) من رؤساء مجالس إدارة، وهذا يعنى أن كل أن كل الفئات الوظيفية لمجالس إدارات منظمات المجتمع المدني ممثلة فى مجتمع الدراسة لتوضيح الاتجاهات المختلفة لأعضاء مجالس الإدارة نحو الدور الفعلي للمجتمع المدني فى تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول:ما مساهمة منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟، للإجابة على السؤال الحالي تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، فكانت النتائج كما يلى:-

يتبين من نتائج السؤال الحالي أن الدرجة الكلية لمساهمة منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة جاءت بدرجة كبيرة في جميع أبعادها، بمتوسط كلي(3.49)، حيث جاء بعد تدعيم حقوق الإنسان فى المرتبة الأولى بمتوسط(3.65)، والمرتبة الثانية بُعد تنمية الوعي الصحي بمتوسط(3.52)، والمرتبة الثالثة بُعد النمو الاقتصادي بمتوسط (3.47) بينما جاء فى المرتبة الرابعة بُعد حماية البيئة وعلاج إهدار الموارد بمتوسط (3.44) والمرتبة الخامسة بُعد التعليم بمتوسط (3.42)، والمرتبة الأخيرة جاء بُعد التنمية السياسية بمتوسط (3.41).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة حمزة (1999)، التى أشارت إلى أن القطاع الثالث يلعب دوره فى عملية التنمية البشرية المستدامة، ودراسة الطاهر (2004) والتى توصلت إلى أن منظمة بلان– سودان لعبت دوراً كبيراً فى تنمية منطقة (قلي) فى مجال تنمية الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، والمجالات الصحية، ودراسة عبدالمؤمن(2013) التى أكدت على أن المجتمع المدني يضطلع بدور حيوي فى تعبئة الطاقات لخدمة الصالح

المنارة للاستشارات

العام والمساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة إيمان (2013)، والتى أكدت إلى أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، ودراسة أوستن، ميابا (Muyaba,2000) التى أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية فى زامبيا تمكنت من تقديم مشروعات خدمية للفقراء من خلال برامج التنمية البشرية المستدامة، ودراسة نكخا وريدزوان (Nikkhah & Redzuan,2010) التى خلصت إلى أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأداور التى تساعد المجتمع على التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتختلف مع دراسة إبراهيم وآخرون(2002) التى توصلت إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها فإن المحصلة النهائية للحد من الفقر لا تزال دون المتوقع.

ومن خلال تحليل البيانات الكلية لمساهمة المجتمع المدنى فى تنمية أبعاد التنمية البشرية المستدامة يتضح الآتى:-

1- المجتمع المدني والتعليم: تبين نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة المجتمع المدني تساهم بدرجة كبيرة فى التعليم لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمتوسط كلي(3.42) فجاءت الفقرة (3) فى المرتبة الأولى وتنص على أن منظمات المجتمع المدني" تعمل على رفع المستوي التعليمي ومحو الأمية لدي المواطنين"، بمتوسط (3.58)، والثانية الفقرة (1) وتنص أنها" تساهم من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية فى الحد من البطالة" بمتوسط (3.52)، تليها المرتبة الثالثة الفقرة (9)، والتى تنص على أنها" تقنع القادرين بالتبرع لإقامة دور الحضانة ورياض الأطفال"، بمتوسط (3.44) ثم تليها المرتبة الرابعة الفقرة (6) وتنص على أنها" تساهم فى حملات لمنع التسرب من التعليم" بمتوسط (3.43)، وفى الخامسة الفقرة (2) وتنص أنها توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية بمتوسط (3.42) وفى السادسة الفقرة(4) وتنص أنها" تساهم فى إقامة فصول لتقوية الطلاب بمتوسط (3.41)، والسابعة الفقرة (8) وتنص أنها تساعده الطلاب غير القادرين مادياً على مواصلة التعليم بمتوسط (3.38).

المنارة للاستشارات

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أحمد وعبدالجواد (2012) والتى تؤكد على وجود قصور فى الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، يتضح مما سبق أن مشاركة المجتمع المدنى فى التعليم قد أضافت إلى نظام التعليم مجالاً جديداً، حيث أصبح نظام التعليم يعتمد على الشراكة المجتمعية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والعكس، حيث يسهم المجتمع المدني فى تحسين أوضاع التعليم من خلال ما يقدمه من خدمات ومساعدات للتعليم وذلك عن طريق المساهمة فى إنشاء المدارس والفصول وغيرها من الخدمات التعليمة.

2- المجتمع المدني وتنمية الوعي الصحي: تبين نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة المجتمع المدني تساهم بدرجة كبيرة فى تنمية الوعي الصحى لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، بمتوسط كلي(3.52)، فحازت الفقرة(11) على المرتبة الأولى وتنص أنها "تشارك مع المؤسسات الصحية فى تنظيم حملات توعية صحية" بمتوسط(3.76)، وفى الثانية الفقرة (6) وتنص أنها " تقوم بنشر القيم الصحية بين أفراد المجتمع" بمتوسط (3.64) وفى الثالثة الفقرة (8) وتنص أنها "تعمل على تعديل السلوكيات الصحية الخاطئة إلى سلوكيات صحية صحيحة" بمتوسط (3.63)، وفى الرابعة جاءت الفقرة (12) والتى تنص أنها تشارك فى الحملة القومية للقضاء على فيرس(C) بمتوسط (3.59)، وفى الخامسة جاءت الفقرة (4) وتنص أنها تساهم فى مواجهة النمو السكاني بإقامة مراكز لتنظيم الأسرة" بمتوسط (3.58) وفى السادسة الفقرة (7) والتى تنص أنها تقييم ندوات وورش عمل فى التثقيف الغذائي والصحة بمتوسط (3.57)، وفى السابعة الفقرة (3) وتنص أنها "ترتقي بالمستوي الصحي للسكان وتساعدتهم على أن يعيشوا حياة صحية سليمة" بمتوسط (3.52).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة والطاهر (2004)، وسليم (2005)، وزيتون (2007)، وعبداللطيف (2010)، وحجازي (2013)، وعمر (2016)، وأوستن،ميابا (Muyaba ,2000) و (World health Organization ,2001)، وباريت وآخرون (Barrett G, 2005)، ونكخا وريدزوان (Nikkhah & Redzuan,2010)، وحسن

المنارة للاستشارات

وفورهاد (Hassan & Forhad,2013)، وتختلف مع دراسة حجازى (2011)، التى توصلت إلى أن دور منظمات المجتمع المدني فى تنمية الوعي الصحى غير كافى.

3- المجتمع المدني والنمو الاقتصادي: تبين نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة المجتمع المدني تساهم بدرجة كبيرة فى النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، بمتوسط كلي(3.47)، فحازت الفقرة (8) على المرتبة الأولى وتنص "تقدم قروض بفوائد ميسرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة للمواطنين" بمتوسط (4.06)، تلها المرتبة الثانية الفقرة (12) وتنص تنمي اتجاهات إيجابية نحو المهن المختلفة" بمتوسط(4.00)، ثم جاءت الفقرة (11) فى المرتبة الثالثة وتنص تساهم فى التدريب على الصناعات الحرفية " بمتوسط (3.71)، والمرتبة الرابعة الفقرة (7) والتى تنص تقيم برامج تدريبية للمواطنين على الأعمال الحرفية" بمتوسط (3.43)، وفى الخامسة الفقرة (3) وتنص تعمل على التمكين الاقتصادي للمواطنين للحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستويات أفضل للمعيشة والقضاء على الفقر" بمتوسط (3.42)، وجاءت الفقرة(9) فى المرتبة السادسة وتنص" تدعم قيم العمل الحر وتنمية الوعي الاستهلاكي الإيجابي" بمتوسط (3.41)، والسابعة الفقرة(1)، وتنص تعمل على تنمية وزيادة المعارف اللازمة لمساعدة الأفراد على تحسين أدائهم الاقتصادي" بدرجة متوسطة بمتوسط (3.39).

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة المجمر(2000)، والطاهر (2004)، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2006)، التى رصدت دوراً فعالاً ومؤثراً للمنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة الفقر من خلال المشروعات الصغيرة التى تؤسسها والقروض الميسرة التى أستفاد منها ملايين الفقراء، وقنديل (2006)، وبامرحول (2006)، وزيتون (2007) التى أشارت إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً فى تحقيق التنمية المستدامة فى المجتمع الأردني سياسياً واقتصادياً وبيئياً، ودراسة حامد(2009)، وإيمان (2013)، وعبده (2014)، وعمر(2016) والتى تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تعمل على تدريب أصحاب المشاريع الصناعية التى تم دعمها وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير وتجويد الأداء مما ينعكس بصورة إيجابية على التنمية الاقتصادية، وميوفش(Muhovich,1999)التى توصلت إلى أن مشروعات وبرامج منظمات المجتمع المدني، وأدت

المنارة للاستشارات

إلى تحسين مستوي معيشة أفراد المجتمع على النحو الذي أسهم فى تحقيق تنمية للمجتمع، ووالل جايورارسون (Waller & Rarsons,2002) وكاليس وكارزمن(Akabas,and Kurzma, 2005)، ودراسة (Suharko, 2007)، ونكخا وريدزوان (Nikkhah & Redzuan,2010)، وحسن وفورهاد (Hassan & Forhad,2013)، وتختلف مع دراسة الزيادي(2011) التى أشارت إلى أن هناك تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية فى مصر، وأن هذه الجمعيات لا تقدم مساعدات كافية لإقامة مشروعات صغيرة.

4- المجتمع المدني والتنمية السياسية: تشير نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني ساهمت بدرجة كبيرة فى التنمية السياسية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، بمتوسط كلي(3.41)، حيث جاءت الفقرة (9) فى المرتبة الأولى وتنص أنها تعمل على بناء قدرات الشباب للمشاركة فى القضايا العامة كمسؤولية وطنية"بمتوسط (3.67)، والثانية الفقرة (10) وتنص أنها تعقد الندوات المعنية بتعبئة جهود الشباب للمشاركة في صنع القرار بمتوسط (3.61)، والثالثة الفقرة (6) وتنص أنها تنمي مهارات التفاوض حول الشئون السياسية لدى الشباب بمتوسط (3.51)، وفى الرابعة الفقرة(1) ونصت أنها تنمي القيم السياسية الإيجابية لدى الشباب بمتوسط(3.43)، تليها فى الخامسة الفقرة(5) وتنص أنها تقوم بتدريب قيادات الشباب على المهارات القيادية بمتوسط (3.42)، تليها فى السادسة الفقرة (4) وتنص أنها تتيح الفرص للشباب للتعبير عن أرائهم بصراحة بمتوسط(3.41)، والسابعة الفقرة (2) وتنص أنها تساهم فى تنظم دورات لتوعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم السياسية بمتوسط(3.36)، وتختلف نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة محمد (2013) التى توصلت إلى محدودية دور منظمات المجتمع المدني في النشاطات المتعلقة بالتنمية السياسية.

5- المجتمع المدني وحماية البيئة وعلاج ظاهرة إهدار الموارد:تشير نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني ساهمت بدرجة كبيرة فى حماية البيئة وعلاج ظاهرة إهدار الموارد، بمتوسط كلي (3.44)، حيث جاءت الفقرة (8) فى المرتبة الأولى وتنص على أنها تعمل على تنمية المعارف والمهارات والسلوك البيئي وغرس الشعور

المنارة للاستشارات

بالمسؤولية الملقاة على عاتق كل فرد" بمتوسط (3.76)، والمرتبة الثانية الفقرة(7) وتنص على أنها توجه أفراد المجتمع نحو المحافظة على البيئة والمساهمة فى حمايتها من عوامل الفقد والتدهور بمتوسط (3.75)، ثم تليها الفقرة(1) فى المرتبة الثالثة والتى تنص على أنها تكسب المواطنين الوعي البيئي وزيادة المعرفة البيئية بمتوسط (3.56)، والمرتبة الرابعة الفقرة(3) والتى تنص على أنها تساهم فى إكساب المواطنين المهارات والقدرات لمواجهة المشكلات البيئية بمتوسط (3.51)، ثم تليها فى المرتبة الخامسة الفقرة (4) والتى تنص على أنها تنمي وعي المواطنين بالحفاظ علي البيئة وعدم إهدار الموارد البيئية بمتوسط (3.45)،والمرتبة السادسة الفقرة (2) والتى تنص على أنها تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وتعريفهم بخصائص البيئة بمتوسط (3.42)، والمرتبة السابعة الفقرة (6) على أنها تساهم بدرجة متوسطة والتى تنمص على أنها تساعد فى تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين فى كيفية استخدام الموارد وتحديد الأولويات بمتوسط (3.40).

6- المجتمع المدني وحماية وتدعيم حقوق الإنسان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة: توضح نتائج الدراسة أن برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني ساهمت بدرجة كبيرة فى تدعيم حقوق الإنسان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، بمتوسط كلي(3.65)، فجاءت الفقرة(9) فى المرتبة الأولى وتنص على أنها تقوم بالتوعية المستمرة للمواطنين بأى تعديلات فى القوانين أو الدستور"بدرجة كبيرة جداً بمتوسط(4.45)، والثانية الفقرة(10) ونصت على أنها تقوم بتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية والتعديلات الدستورية" بمتوسط (4.02)، وفى الثالثة الفقرة (8) وتنص على أنها تسهل إجراءات استخراج البطاقات الانتخابية بمتوسط (3.81)، وفى الرابعة جاءت الفقرة(7) وتنص على أنها تراقب العملية الانتخابية لضمان نزاهتها بمتوسط (3.76)، وفى الخامسة الفقرة(6) ونصت على أنها تنظم ندوات ثقافية على كافة المستويات داخل المجتمع بمتوسط (3.68) وفى السادسة جاءت الفقرة (1) وتنص على أنها تعمل على تقديم خدمات محو الأمية وتعليم الكبار بمتوسط (3.63)، وفى السابعة الفقرة(3) وتنص على المطالبة بالحفاظ على مجانية التعليم بمتوسط(3.62)، تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة حمزة (1999)، وقنديل (2005)، وأبو زيد (2006) التى أكدت أن مؤسسات المجتمع المدني لها دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق

المنارة للاستشارات

الاجتماعية، وعبدالتواب (2008)، التى أشارت أن أنماط المنظمات الأهلية فى المجتمع المصري تتنوع ما بين النمط الرعائي الخدمي والنمط التنموي والنمط الدفاعي، ودراسة حامد (2009)، وفراج (2010)، ومعمر(2011) التى أشارت إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مساهمتها في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق، وأبو هزيم (2017)، كما تتفق مع دراسة Debbas, (2000) وأوستن، ميابا (Muyaba, 2000) ودايفز مارتا(Davies–Marta,2009) وتورنى بورتا –(Torney) (Purta,2009و (Lerner,2009) التى أكدت على دور منظمات المجتمع المدني فى تنمية ثقافة المواطنة ونشر الوعي بالحقوق والواجبات التى يجب أن يتمتع بها كافة السكان المقيمين، خاصة شريحة الشباب.

الإجابة على السؤال الثاني: ما المعوقات التى تشكل عائقاً أمام تحقيق دور منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟، للإجابة على السؤال الحالي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، فكانت النتائج كما يبلى:-

يتبين من نتائج الدراسة أن هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فقد جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي كلي (3.55)، فجاء ضعف تناول وسائل الإعلام لمفاهيم التنمية البشرية المستدامة فى المرتبة الأولى بمتوسط (3.95)، والمرتبة الثانية قلة ثقة أفراد المجتمع بعمل منظمات المجتمع المدني بمتوسط(3.83)، والمرتبة الثالثة استمرار التعامل فى المجتمع المصري على أساس العائلة والأسرة والعشيرة بمتوسط (3.74) والمرتبة الرابعة معوق قلة وضعف التدريب والتأهيل وقلة الكوادر العاملة فى العمل التطوعي فى منظمات المجتمع المدني بمتوسط (3.70)، والمرتبة الخامسة جاء معوق الروتين الحكومي وبطئ الإجراءات الإدارية فى تسيير العمل بمتوسط (3.65)، والمرتبة السادسة جاء معوق عدم توفير التمويل الكافي لقيام منظمات المجتمع المدني بدورها فى التنمية البشرية المستدامة بمتوسط (3.59)، والمرتبة السابعة جاء معوق قلة تعاون أفراد المجتمع مع منظمات المجتمع المدني بمتوسط (3.58)، وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة صالح(2014) التى

المنارة للاستشارات

أشارت إلى أن المعوقات السياسية احتلت المرتبة الأولي بدرجة كبيرة وبنسبة (79.22%)، تليها المعوقات الاجتماعية بدرجة كبيرة(71.9%)، وأخيراً المعوقات الثقافية بدرجة متوسطة بنسبة (67.6%)، وأوصت بضرورة توفير الإمكانات الإدارية والفنية والمادية التى تشجع مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما يجب أن تبتعد مؤسسات المجتمع المدني فى نطاق عملها عن الصراع، وأن تنسق فيما بينها لتحقيق أهداف مشتركة.، دراسة شاكر وآخرون(2017)، التى أشارت إلى كثرة الضمانات التى تأخذها الجمعية على المستفيدين، عدم التنسيق بين الجمعية وباقي المنظمات، وكذلك نقص الاهتمام الإعلامي بدور الجمعية التنموي فى منطقة الدراسة.

الإجابة على السؤال الثالث: ما آليات تفعيل منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟، وللإجابة على السؤال الحالي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، فكانت النتائج كما بلى:-

تبين نتائج الدراسة أن هناك عدة آليات تؤدي إلى تفعيل دور المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فقد جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما، بمتوسط كلي (3.12)، فجاءت موافقة عينة الدراسة فى المرتبة الأولي بدرجة كبيرة أن تكون هناك شراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص والمبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم بمتوسط(3.75)، تليها المرتبة الثانية إتاحة المشاركة وتطوير الوعي الاجتماعي بمتوسط (3.60)، والمرتبة الثالثة الالتزام باعتماد الرؤية الإستراتيجية والتخطيط العملي للمنظمة بمتوسط (3.55)، والمرتبة الرابعة جاء توافر نظام دقيق للمعلومات عن منظمات المجتمع المدني بمتوسط (3.46)، والمرتبة الخامسة توفير المناخ الديمقراطية الملائم الذي يستند على تمكين الشعب من حكم نفسه من خلال أشكال متعددة من الاستقلالية بمتوسط(3.45)،والمرتبة السادسة وجود دولة قادرة على إتاحة حكم جديد وتكوين رأس مال اجتماعي إيجابي بمتوسط (3.41)،والمرتبة السابعة وجود البناء التشريعي والتلازم بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي للقوانين بمتوسط (3.40، وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة جمعة

المنارة للاستشارات

(2007) التى توصلت لتقديم آليات لتفعيل دور المجتمع المدني فى اصلاح التعليم تمثلت فى ضرورة تفعيل اللوائح والقوانين التى تيسر العمل الأهلي بمصر وإزالة القيود الشديدة التى تفرضها الدولة على مؤسسات المجتمع المدني، وناجي (2005) التى أوصت بضرورة إيجاد نوع من الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة وعدم العمل بفردية فى المجالات التنموية.

نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة:

1. أن منظمات المجتمع المدني ساهمت فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى مجتمع الدراسة (محافظة سوهاج) بدرجة كبيرة، في جميع أبعادها، تدعيم حقوق الإنسان، وتنمية الوعي الصحى، والنمو الاقتصادي، ثم بُعد حماية البيئة وعلاج إهدارالموارد، ثم بُعد التعليم، ثم بُعد التنمية السياسية.
2. هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق التنمية البشرية المستدامة منها: ضعف تناول وسائل الإعلام لمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وقلة وضعف التدريب والتأهيل وقلة الكوادر العاملة فى العمل التطوعي فى منظمات المجتمع المدني، والروتين الحكومي وبطئ الإجراءات الإدارية فى تسيير العمل، وعدم توفير التمويل الكافي لقيام منظمات المجتمع المدني بدورها فى التنمية البشرية المستدامة، وعدم توافر نظام دقيق للمعلومات وغياب الإحصاءات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع، وعدم تعاون الجهات الإدارية المختلفة مع منظمات المجتمع المدني، وقناعة أفراد المجتمع بأن منظمات المجتمع المدني تعمل لصالح أجندة دولية غربية، وقلة المشاركة القاعدية فى العمل التطوعي لا يضمن سرعة إيصال وتنفيذ المساعدات والتمويل.
3. توجد عدة آليات تؤدي إلى تفعيل دور المجتمع المدني فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، من أهم هذه الآليات: أن تكون هناك شراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني مبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم، وإتاحة المشاركة وتطوير الوعي الاجتماعي،

المنارة للاستشارات

والالتزام باعتماد الرؤية الاستراتيجية والتخطيط العملي لمنظمات المجتمع المدني، وتوافر نظام دقيق للمعلومات عن منظمات المجتمع المدني، وتوفير المناخ الديمقراطية الملائم الذي يستند على تمكين الشعب من حكم نفسه من خلال أشكال متعددة من الاستقلالية، ووجود دولة قادرة على إتاحة حكم جديد وتكوين رأس مال اجتماعي إيجابي، ثم وجود البناء التشريعي والتلازم بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي للقوانين.

توصيات الدراسة: من خلال النتائج توصي الدراسة بالآتي:-

1. العمل على يكون هناك شراكة بين المنظمات والحكومة فقيام دولة عصرية حديثة قوية مرهون على أساس من الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.
2. تبني رؤية واستراتيجية جديدة لعمل منظمات المجتمع المدني تتيح الشراكة للعمل التنموي بين المنظمات والحكومة بعيد عن الأدوار المتشابهة والتكامل بين القطاع الخاص والحكومة، شراكة قائمة على المساواة فى لمنظمات شريكاً فاعلاً مع الحكومة وليس وكيلاً لها.
3. العمل على تغير المفاهيم الثقافية والعادات السائدة التى لا تشجع على العمل التطوعي الجماعي والتركيز على العلاقات القوي بين الأطراف وتحديدها على أساس هذه الرؤية حقوق وواجبات كل طرف بحيث تكون تلك اعمل التطوعي التنموي وخاصة بين الشباب والمشاركة والمساهمة فى وضع استراتيجية تنموية مواكبة للتشريعات العالمية والعقد الاجتماعي الجديد.
4. إزالة المعوقات التى تعترض المسار الطبيعى لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني واحترام الحق فى حرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية خاصة فى ظل العقد الاجتماعي الجديد.

المنارة للاستشارات

5. بناء قدرات هذه المنظمات من خلال تنظيم دورات تدريبية لكل العاملين فى هذه المنظمات فى مختلف المهارات الإدارية والمهنية بما يحقق رفع كفاءة الأداء وتطوير الجهود المبذولة فى مجال التنمية البشرية المستدامة وفق أسس علمية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

1. أبو هزيم، طارق زياد.(2017). المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، الأردن، 23(1)، 18-220.
2. إيبرلي، دون.(2011). *نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلي* (ترجمت لميس قؤاد). الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن (2011).
3. إيمان، بوشنقير. (2013). دور المجتمع المدني فى تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جيل حقوق الإنسان*، الجزائر،(2)،31-46.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011).*تقرير التنمية البشرية لعام 2011*. نيويورك.
5. البلي، مسعود. (2015). تفعيل دور المجتمع المدني فى التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد. *مجلة دراسات وأبحاث*، جامعة الجلفة، الجزائر،(19)، 341-355.
6. تقرير التنمية البشرية.(2003). *التنمية المحلية بالمشاركة*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
7. حجازى، هيثم على وجواد، شوقى ناجي(2008). *وظائف المنظمات مدخل إدارى لأبعاد القرن الحادي والعشرين*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
8. حمد، إسعاف.(2015). رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية. *مجلة جامعة دمشق*،31(3)،139-162.

المنارة للاستشارات

9. حمزة، نبيلة. (1999). التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية. *سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم(12)*، نيويورك: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.

10. ديهوم، على محمد وأبو رزيزة، فتحي بلعيد (2017، ديسمبر). *المجتمع المدني ودوره فى عملية التنمية المحلية*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية فى منطقة الخمس. الجامعة الأسمرية.

11. ريان، محمد طه.(2006). دور مؤسسات تعليم الكبار فى مواجهة تحديات التنمية بمحافظة سيناء. *مجلة آفاق جديدة فى تعليم الكبار*، القاهرة،(3)،52-86.

12. ريمون بودو، فرانسو بوريكو وآخرون.(1986). *المعجم التنفيذي لعلم الاجتماع* (ترجمة سليم حداد). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

13. الزيادي، داليا عادل (2011). *دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية فى مصر (دراسة مقارنة)*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

14. سالم، محمد سعيد.(2005). مؤشرات تخطيطية لتنمية وعى المرأة العاملة بأدوارها فى المجتمع . *مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، جامعة حلوان،1(16)، 227-250.

15. شاكر، أسامة وآخرون .(2017). محددات دور المنظمات الأهلية فى تنمية المجتمعات الريفية فى محافظة المنيا – دراسة حالة جمعية الأورمان الخيرية. مجلة *مركز البحوث الزراعية*. القاهرة، 48(5)، 453-464.

16. الشمري، وفاء كاظم (2008). *المجتمع المدني*. طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر.

المنارة للاستشارات

17. صالح، أحمد .(2014). المعوقات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين فى محافظات غزة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)*،28(10)،2341-2372.

18. صالح، أحمد.(2014). المعوقات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين فى محافظات غزة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)*،28(10)،2341-2372.

19. عاشور، أحمد صقر (2010). *إصلاح حوكمة التنمية فى مصر*. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي.

20. العبيدى، عبدالجبار محمود .(2008). التنمية البشرية المستدامة طروحات العولمة وطروحات الاستقلال"دراسة نقدية" . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*،14(49)، 139-156.

21. عمر، محمد عثمان (2016). *دور المنظمات غير الحكومية فى تمويل المشاريع التنموية فى السودان (1990-2014)*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

22. فراج، فراج سيد.(2010). منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان فى مصر: دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسماعلية. *مجلة كلية التربية*، جامعة قناة السويس،4(7)، 29-106.

23. قنديل، أماني (2014). *قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية فى دول مجلس التعاون*. البحرين: منشورات المكتب التنفيذي.

24. مصطفي، محمد سمير.(2010). تقرير التنمية البشرية لمصر 2008: العقد الاجتماعي فى مصر: دور المجتمع المدني. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، 15(43-44)، 207- 274.

25. المعلولي، ريمون فضل الله وياسين، أحلام عبدالهادي.(2011). دور المنظمات غير الحكومية فى التربية من أجل التنمية المستدامة دراسة ميدانية للمنظمات

المنارة للاستشارات

غير الحكومية فى محافظة اللاذقية. *مجلة جامعة دمشق للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية*، 33 (4)، 99-118.

26. المليجي، إبراهيم عبد الهادى(2003). *تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية*. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

27. المناعي، لطيفة (2015). واقع ومشكلات الدعم المادي ومعاييره للمنظمات الاهلية الخليجية في ضوء التجارب الدولية. في عبدالله الخطيب وآخرون (محرر)، *تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون*(ص ص 93-116). البحرين: منشورات المكتب التنفيذي.

28. موارى، تشارلز (2008). عليق المجتمع. فى ديفيد بوز(محرر)، *مفاهيم الليبرالية وروادها الفردية والمجتمع المدني*(ص ص117-124).(ترجمة صلاح عبدالحق). لبنان: رياض الريس للكتب والنشر.

29. ناصر، إبراهيم عبدالله (2004). *المواطنة* . الأردن: مكتبة الرائد.

30. ندا، صفاء على رفاعي (2013). *المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعيات الأهلية نموذجاً*. الإسكندرية: دار الوفاء.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Brohman, J. (1997). Popular development : rethinking the theory and practice of development .Oxford : Black Well Publisher Ltd.

2. Carbone, M. (2008). Theory and practice of participation: Civil society and EU development policy. Perspectives on European Politics and Society,9(2), 241-255.

3. Carothers, T. (1999-2000). Civil Society .foreign policy,Slate Group. LLC, Washington, (117),18-29.

المنارة للاستشارات

4. Coleman, J. (1998). Foundations of Social Theory. Cambridge: The Belknap Press Harvard University Press.

5. Ferguson, C.(2011). Enhancing The role of NGOs and Civil Society in Poverty alleviation . Geneva.:The division for Social Policy and development. Department of Economic and Social affairs (DESA).

6. Gerber, D .S. (1996) .The Effectiveness of Partnership Approach in Community Development. Unpublished Doctoral Dissertation, State University of New York, Buffalo.

7. Hassan. A. & Forhad, A. (2013). The Role of NGOs in the Sustainable Development in Bangladesh. Present Environment and Sustainable Development,7(2),59-72.

8. Heintz, S. (2006, January).The Role of NGOs in Modern Societies and an increasingly Interdependent World. Paper presented at the Annual Conference of the Institute for Civil Society, Zhongshan University, Guangzhou, China.

9. Huntington, S. P . (1965). Political Development and Political Decay.World Politics, Cambridge University Press,17(3),386-430.

10. Inglehart, R.(1997). Modernization and Post Modernization, Cultural Economic and Political Change, in 43 Societies . New Jersey: Princeton University Press.

11. Kligman, G.(1990). Reclaiming the public: a reflection on creating Civil Society in Romania. East European Politics and Societies,4(3),393 -438.

المنارة للاستشارات

12. Lesche, K. M. (2002). Education, Sustainable & Change Management. Development Policy, Journal, UNDP,1, 33-61.

13. Mohajan, H. K .(2018).Qualitative Research Methodology in Social Sciences and Related Subjects. Journal of Economic Development Environment and People, 7(1),23-48.

14. Muhovich, N. J .(1999). International Development Innovations: Process and Product Community Development. In Kraemer, E & Wamae,W.(Ed.),In novation and the Development Agenda (pp.39-65). International Development Research Center, New Delhi.

15. Nikkhah, H. A. & Redzuan, M. B. (2010). The role of NGOs in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development . Journal of Human Ecology, 30(2),85-92.

16. Putman, R. D. (1995). Bowling Alone: American s Declining Social Capital. Journal of Democracy, Johns Hopkina University, 6(1),65-78.

17. Wagl , U. (1999).The Civil Society Sector in the Developing World. Public Administration & Management: An Interactive Journal, 4(4), 525-546.

18. Woller, G. and Parsons, R. (2002). Assessing the Community Economic Impact of Nongovernmental Development Organizations. Sage Publications, Brigham Young University, 31(3),419-428.

19. Zaki. M. (1997). Civil Society and Democratization in Egypt,1981-1994 . Cairo: Ibn Khaldoun Center.

المنارة للاستشارات